الأنباء
لمشاهدة الصفحة PDF
الاربعاء 11 اكتوبر 2017

استمرار الملف معلقاً لا يدل على تعاون حكومي

هايف: ضرورة حسم ملف الجناسي قبل بداية دور الانعقاد المقبل

اكد النائب محمد هايف ضرورة حسم ملف الجناسي قبل بداية دور الانعقاد المقبل، من أجل استمرار التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وقال هايف في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي بمجلس الأمة ان الظروف الإقليمية والخليجية تحتم المزيد من التعاون والتجانس بين الحكومة والمجلس كي تعبر عجلة التنمية ولتمضي السياسة المتوازنة والهادفة التي تخدم المصالح الداخلية والخارجية للبلد.

وبين ان اي طرف من السلطتين التشريعية والتنفيذية يخل بهذا التعاون فإن الحياة السياسية ستنحى منحى آخر من التعكر غير المناسب في هذه المرحلة.

وذكر ان موضوع الجناسي سبق ان التزمنا به في الحملات الانتخابية، وأعلنا عن التوصل الى تفاهمات مهمة مع الحكومة في الجانب، مبينا انه وان كان الحديث عن هذا الموضوع هدأ في الفترة الاخيرة الا ان هناك اجتماعات مع رئيس الحكومة وحديث عن اهمية طي هذا الملف والانتهاء منه قبل بداية دور الانعقاد المقبل.

وشدد على ان هذا الملف لا يمكن ان يستمر دون حسم، لافتا الى ان النواب التزموا بهذا الملف وبحسمه قبل بداية دور الانعقاد وقد ابلغنا رئيس الحكومة والحكومة بهذا الامر.

وأكد اننا لا نسعى لأي تأزيم ولا الى تعكير جو التعاون واذا كانت الحكومة هي من تخل بالاتفاق فهي من تتحمل المسؤولية.

وبين ان ما تعهدنا من تهدئة امام صاحب السمو التزمنا به طيلة الانعقاد الماضي والعطلة الصيفية وهو وقت كاف لحسم هذا الملف، مشيرا الى ان قرار اعادة الجناسي يمكن ان يحسم في جلسة واحدة لمجلس الوزراء.

ورأى ان استمرار ملف الجناسي معلقا لا يدل على تعاون حكومي، ونحن لا يمكن ان نخل بالتزاماتنا التي اعلنا عنها في السابق اذا لم يحسم هذا الملف او تم التهاون في حسمه، مبينا ان ملف الجناسي من الملفات الساخنة في دور الانعقاد المقبل بالإضافة الى ملفات اخرى في وزارتي الشؤون والدفاع ووزارات اخرى.

وذكر انه واجب على النواب مراقبة الحكومة وتقييم ادائها ومحاسبة المقصر، مؤكدا ان على الحكومة الا تضجر من ذلك.

محمد هايف

واجب على النواب مراقبة الحكومة وتقييم أدائها

لخدمة أهالي المحافظتين

المطيري يقترح تجهيز مستوصفات الأحمدي ومبارك الكبير لتصبح مراكز صحية متكاملة

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحا برغبة جاء فيه ما يأتي: نصت المادة الحادية عشرة من الدستور على ان الدولة تكفل المعونة للمواطنين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل، كما توفر لهم خدمات التأمين الصحي والاجتماعي والمؤونة الاجتماعية والرعاية الصحية. ونصت المادة الخامسة عشرة من الدستور على ان تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الامراض والاوبئة.

وبما ان الأحمدي ومبارك الكبير محافظتان ذواتا كثافة سكانية عالية لا يخدمهما سوى مستشفى واحد هو مستشفى العدان، ولكثرة المراجعين لهذا المستشفى ولقلة المستوصفات في المنطقة وضعف الامكانيات في مستوصفات المحافظين (باستثناء مستوصف واحد «الرقة»)، ولتخفيف العبء عن ساكنيهما وعن مستشفى العدان.

وطالب في اقتراحه بتجهيز المستوصفات الموجودة في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير لتصبح مراكز صحية متكاملة لخدمة أهالي المحافظتين، وذلك من خلال إضافة الخدمات الطبية الأساسية والمساندة مثل فتح المختبرات بصفة دائمة وفتح عيادة الأطفال بصفة دائمة ومستمرة وفتح قسم لأشعة الأسنان وفتح عيادة أمراض النساء والحوامل وفتح عيادة التغذية وتغطية النقص الموجود في عدد الأطباء، خصوصا عيادة الأسنان، وتمديد ساعات العمل في المستوصفات لتعمل على مدى 24 ساعة يوميا، وعدم إغلاقها في الإجازات والعطل الرسمية، وذلك لخدمة سكان مناطق المحافظتين وتخفيف العبء عن مستشفى العدان.

ماجد المطيري

الحربش: التفاهم مع رئيس الوزراء حول بعض الملفات ليس شيكاً على بياض

قال النائب د.جمعان الحربش إن هناك حملة تشويه متكررة ومستمرة يمثل النائب رياض العدساني جزءا منها تضطره لتوضيح بعض النقاط، مشيرا إلى أنه «يقدر حسن نية الجميع وقد يكونون على صواب».

وأوضح الحربش في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن «أول نقطة وهي مهمة تتعلق بموقفي من استجواب الشيخ محمد العبدالله ومحاولة النائب العدساني تصوير مؤتمري الصحافي الذي عقدته يوم الأحد بأنه رفض موجه ضد الاستجواب، وهذا جزء من التدليس الذي اعتاد عليه العدساني في تشويه كل من يخالفه».

وزاد أن «الحقيقة وأرجو ذكرها بوضوح أن المؤتمر كان ردا على مؤتمر أقامه العدساني يوم الخميس الماضي وتحدث فيه 11 دقيقة، منها 5 دقائق للحديث عن الاستجواب و6 دقائق للهجوم الشخصي علي وعلى لجنة متابعة محاور استجوابي رئيس الوزراء».

وبين أن «مؤتمره يوم الأحد كان للرد على هجومه الشخصي علي، والأوصاف التي أطلقها بأننا دروع بشرية ولجنتنا مالها قيمة ولم يعترف بها، والحقيقة أن هذه الأوصاف سيئة جدا، لذا عقدت مؤتمرا الأحد الماضي للرد على تهجمه ولم أعقده للحديث عن الاستجواب».

وأضاف أن «العدساني كعادته حاول أن يدلس وحاول أن يصور أن هذا المؤتمر ضد الاستجواب»، وأنا أقول إن الدكتور الفاضل الأخ المحترم عبدالكريم الكندري كان معك يوم الخميس وشارك في المؤتمر وفي الاستجواب ولم أتعرض له ولم أتكلم عنه ولم أذكر الاستجواب لا من قريب ولا من بعيد»، مؤكدا أن «كل ما قلته يوم الأحد هو الرد على هجوم النائب العدساني يوم الخميس».

وقال الحربش إن «الأمر الثاني يتعلق بقضية مهمة رددها العدساني وغيره ومن حق كل شخص أن يتوافق معنا أو يختلف، وهي قضية التفاهم الذي حدث بين رئيس الوزراء ومجموعة من النواب لحل الملفات والقضايا العالقة وعلى رأسها ملف عودة الجناسي».

وأوضح أنه «حدث تفاهم لم أخفه ولم يخفه أحد وكان هذا التفاهم في العلن ولم يكن به أي قضية شخصية، وأتحدى أي شخص يظهر أنه كان في هذا التفاهم قضية شخصية واحدة».

د.جمعان الحربش

وأشار إلى أنه تعرض شخصيا للهجوم وانه يقبل النقد والاختلاف، موضحا أن «هذا التفاهم كان حول قضايا مهمة تهم البلد وتهم استقرار البلد وجزءا من استقرار البلد واستقرار العلاقة بين السلطتين».

ولفت الحربش إلى انه «في لقائي مع احدى الصحف في الصيف ذكرت فيه ان التفاهم مرهون بعودة الجناسي قبل دور الانعقاد بمعنى أنه ليس شيكا على بياض لرئيس الوزراء بل هناك التزامات، ومن يعتقد ذلك او ان فيه مصلحة شخصية فهو مخطئ». وأكد أن النواب لم يلتزموا لأن رئيس الحكومة عجز ولم يتمكن أو لم يمكن من تنفيذ التزاماته بإعادة الحقوق لأصحابها، مجددا تأكيده على أن «هذا التفاهم ليس شيكا على بياض». وشدد على ان جمعان الحربش لم يكن في يوم من الايام في جيب شيخ ولا وزير ولا تاجر، ولا اسمح لرياض العدساني ولا غيره بأن يشوه التاريخ والمواقف، مبينا ان مسؤولية الحفاظ على التفاهم في المستقبل تقع على رئيس الحكومة ولن نقبل بأن يصبح موضوع الجناسي قضية ابتزاز للاستجوابات.

وبين ان «الاتفاق لم يكن جزءا منه اي من الوزراء الشيخ محمد الخالد أو الشيخ خالد الجراح أو الشيخ محمد العبدالله، وجزء ثان من التفاهم يتعلق بحل القضايا العالقة وكان جزء منها لجنة محاور الاستجواب للنظر في حل المشكلات الواردة في الاستجواب».

وجدد التأكيد على ان «المؤتمر الصحافي الذي عقده الاحد الماضي كان ردا على هجوم رياض العدساني وليس موجها ضد الاستجواب، متحديا اي شخص يثبت ان المؤتمر وردت فيه كلمة واحدة ضد الاستجواب».

وأوضح انه «انتقد استجواب العدساني لأن الاستجوابات قائمة على التكسير، ولكني حتى في استجواب رئيس الوزراء تحدثت مؤيدا للاستجواب».

وطالب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء بأن يستعد جيدا للرد على الاستجواب، وخصوصا أن «في الطرف الثاني النائب عبدالكريم الكندري وهو شخص له احترامه وتعود ان تكون له مواقفه بعيدا عن الطعن في الآخرين والتكسب على الزملاء».

وأكد الحربش أن «الاتفاق مع رئيس الوزراء كان يتعلق برد مظالم وقضايا ومستعد لتحمل كلفة كل التزام علي، ولكن الطرف الآخر اذا لم يلتزم فسيتحمل المسؤولية». ولفت الى ان «المؤتمر الأخير للنائب رياض العدساني كان محاولة لخلط الحابل بالنابل وتضمن كل ما يعتقد ان فيه ايذاء وتحريضا، وتطرق الى شباب الحراك وهو شباب وطني عبر عن رأيه بطريقة سلمية وفيه خيرة ابناء الكويت».

وبين ان العدساني «حاول ان يصرح او يلمح بأن هذا الحراك تقوده الحركة الدستورية، وهذا تدليس اعتاد عليه وتناسى ان هذا الحراك فيه رموز وطنية لا يبلغ ربع عطائهم»

وأضاف «أنه تناسى ان في الحراك رموزا وطنية مثل مسلم البراك وفيصل المسلم ومبارك الوعلان وفلاح الصواغ وسالم النملان ومحمد الخليفة وغيرهم، وأنه «كان حراكا وطنيا».

وقال الحربش «بإمكان العدساني أن يختلف أو يتفق مع الحراك ولكن لا يخوّن أبناء الحراك ويظهر نفسه بمظهر الأكثر وطنية منهم، فقط من أجل محاولة تشويه تيار، واعتبر الحربش بحد تعبيره أن ذلك «محاولة رخيصة من النائب».

ونفى الحربش «منع الحركة الدستورية في المجلس المبطل الاول استجواب د.عبيد الوسمي لرئيس الوزراء، موضحا ان «أعضاء الحركة كانوا 5 فقط وهناك 29 نائبا آخرين في الأغلبية على رأسهم أحمد السعدون ومسلم البراك وخالد السلطان وفيصل المسلم ومبارك الوعلان وغيرهم».

وبين ان «في ذلك الوقت كان هناك تفاهم بان تقدم التشريعات على الاستجوابات، ولكن لا أحد يملك ان يحول بين النائب واستخدام حقه الدستورية».

وأضاف أن «التدليس الذي مارسه العدساني امتد إلى انه ادخل موضوع الإخوان والغزو بالإضافة إلى الحملة على التيار في كل مكان، وكأنه يريد ان يذكر من في الخارج بأن هناك الاخوان في الكويت ليضغطوا على حكومة الكويت».

وزاد الحربش «أقول له ولغيره إذا كان تحت وقع الفجور في الخصومة فإن ابناء التيار الاسلامي كانوا جميعا موقفهم مشرف من غزو الكويت».

وشدد على ان «جمعية الاصلاح لا تعني التيار فقط بل تعني بلد كامل و65 ألف يتيم وآلاف المساجد وأعمال خيرية ممتدة الى كل مكان، مطالبا العدساني بمراجعة مزاعمه تجاه الجمعية». وأضاف الحربش «أقول للعدساني حقك في تقدير الاستجوابات لا أحد يحول بينك وبينه، وحقك في التكسب السياسي هذا امر أنت تقرره، ولكن احذر ان تمارس هذا الحق بالطعن في الآخرين وتشويه سمعتهم».

وزاد محذرا من «الطعن بالنيات أو مهاجمة الآخرين ظلما، معتبرا أن بعض الاوصاف مثل الدروع البشرية وممجوج ومتقلب ما عادت مقبولة ولا السكوت عنها مقبول». وتساءل الحربش «من الذي خلال 12 ساعة تغير موقفه من الاستقالة في 2014؟، بينما نحن عندما غيرنا موقفنا من المشاركة استغرقنا 4 سنوات وليس 12 ساعة».

وتمنى الا يضطر للعودة إلى منصة التصريحات مرة أخرى لأن المسؤوليات كبيرة والعقبات كثيرة، داعيا نواب مجلس الامة للتوافق حول أجندة تشريعية والتنسيق في الأدوات الرقابية، مؤكدا في الوقت ذاته ان «التنسيق لا يعني منع الاستجوابات تجاه الوزراء او رئيس الحكومة».

وشدد على ان «مواقفنا نحددها وفق قناعاتنا ولا يوجد خصم لنا ولا قريب ولا بعيد، مؤكدا انه لا شيخ او تاجر او رئيس حكومة او رئيس برلمان يستطيع ان يضع جمعان الحربش في اجندته، مؤكدا ان «الايام المقبلة ستشهد الاكثر والمسؤولية كبيرة على أعضاء مجلس الامة».

العدساني: استجواب فوري لرئيس الوزراء حال ثبوت التنسيق لعقد تحالفات مشبوهة

أكد النائب رياض العدساني أنه سيتقدم باستجواب فوري ودون تردد لسمو رئيس مجلس الوزراء في حال ثبت وجود تنسيق لعقد تحالفات مشبوهة الغرض منها تحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة.

وأوضح العدساني في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أنه «بالنسبة للإنذار والتهديد لسمو رئيس مجلس الوزراء إذا كون تحالفات سواء مع نواب أو تيارات أو تكتلات فإنه يتعلق بالتحالفات المشبوهة، أما التحالفات التي تحقق المصلحة العامة، فهي تحالف حميد وهذا شأنه». وبين أن «التحالفات المشبوهة معناها تحقيق المصلحة الشخصية فوق المصلحة العامة»، مشيرا إلى انه «منذ المجلس الماضي وإلى الآن عندما أهدد رئيس الوزراء أو أقدم استجوابا أرى أن الاتهام واحد مع اختلاف الأشخاص».

وزاد أن «هؤلاء الأشخاص عندما أقدم استجوابا يقولون هذه مؤامرة لضرب النظام وتقويضه وأجندات خارجية، مؤكدا أن هذا الكلام عار من الصحة تماما، لذلك سنستجوب الرئيس للمصلحة العامة ولأكشف الدجل والأكاذيب التي يقولونها».

وقال العدساني «هدفنا هو البر بالقسم وتطبيق ما نص عليه الدستور، فما نص عليه الدستور هو تحقيق الرقابة الحقيقية وتفعيل مواد الدستور، ولكن الاتهامات جزافا وبحجج واهية وغير منطقية فإن الكل يستطيع فعل وقول هذا الكلام ليبرر موقفه».

وأضاف «هناك من هو درع بشرية لرئيس الوزراء وليبرر موقفه الهزيل يرمي الاتهامات جزافا على الآخرين، ولو عندهم دليل على أي مؤامرة كما يدعون فليأخذوا أوراقهم ويذهبوا إلى النيابة، أو اكشفوا أدلتكم».

وأشار إلى أن «أي عضو فعال يقول مؤامرة سأستجوب رئيس الوزراء فورا وسأكشف الدجل والتلفيق الذي سيقولونه»

وزاد «إذا تريد الوقوف مع رئيس الوزراء فهذا حقك فمن الممكن أن تكون لديك قناعة ولن أشكك فيك ورأيك يحترم، لكن تبرر مواقفك وتشكك في سمعة الآخرين، هذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلا».

وتابع: أي نائب حتى من ذكره د.جمعان أو غيره فأنا أسامحه والله كريم وكثير من الأمور التي فيها إساءات أترفع عنها، فكل شخص يتعامل حسب أخلاقه وأنه لا يطعن في الجميع، الكل لهم الاحترام والتقدير، محذرا من تكرار تلك الاتهامات قائلا «إذا كررتها فسأستجوب رئيس الوزراء فورا». وأضاف «الحمد لله أعرف نفسي وواثق من نفسي ولا أرد على الإساءات إلا لأوضح بعض الحقائق، أما في استجواب وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء فقد ذكرت للدكتور عبدالكريم الكندري انه بمجرد إيداع الصحيفة فسترى هجوما غير طبيعي من بعض النواب والإعلاميين والسياسيين والكتاب».

وتابع «ذكرت له أن الغالبية العظمى سترى الاستجواب وستقيم وسأستفيد ممن ينتقدني انتقادا بناء ويقومني وأقول له جزاك الله خيرا وشهادة غالية وأعتز بها، وهذا الهجوم كان متوقعا»، مبينا أنه «في العمل السياسي ينبغي أن يكون الشخص صلبا وثابت الموقف ولا يتغير».

رياض العدساني

ورد العدساني على من يسأل لماذا الوزير العبدالله بقوله: «انه وزير فعال وله تأثيره ويتكلم بكل صراحة ولديه أكثر من 9 ميزانيات تحت إشرافه بالإضافة إلى الإعلام وأمانة مجلس الوزراء ولجنة المناقصات».

وقال: «هناك إخفاقات كثيرة وأي نائب يريد أن يحكم ففي وقت الجلسة إذا لم تقتنع بصحيفة الاستجواب فلتقف مع الوزير واسمع المرافعة ولك الحق في الوقوف مع المستجوبين أو الوزير المستجوب، ولكن الحكم قبل المداولة به نوع من الظلم».

وأضاف «إننا وضعنا في الصحيفة قضيتين لهما وزنهما تتعلق أحدهما بغرفة التجارة»، لافتا إلى أنه «من ضمن الأسئلة البرلمانية التي لم يجب عنها ما يتعلق بالسند القانوني التي تستند إليه غرفة التجارة في أخذ الرسوم من المواطنين وخاصة الشباب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة».

وزاد «إذا كان الإطار صحيحا وقانونيا فليفدنا في هذا الأمر وزير الدولة، لأن أكثر من جهة وهي لجنة المناقصات ووزارة التجارة تأخذ رسوما، ونريد أن نعرف السند القانوني ولماذا لا توجد رقابة من الحكومة على الغرفة؟».

وأوضح العدساني أن «الأمر الثاني يتعلق بموضوع الفيفا والذي تكلم عنه رئيس اتحاد غوام منذ عام 2009 إلى 2014 بأن هناك رشاوى دفعت، وإذا كان الأمر غير صحيح فكان من الأولى توضيح ذلك، وقد وجهت سؤالا برلمانيا في 14 يوليو 2017 وأجاب عنه الوزير في 28 يونيو 2017 أنه ليس من ضمن اختصاصاته».

وأوضح أن «السؤال الذي وجهته كان عن اجراء الحكومة تجاه هذا الاتهام، لأنني لن أنتظر أن تأتيني دعوى ومن ثم أتحرك، وكان من المفترض تشكيل لجان تحقيق وفرق للتحقق من صحة الأمر ووجود من شوه سمعة الكويت وتعدى على أموالها».

وذكر أنه «إذا كان الأمر غير صحيح فارفع دعوى ضد من أساء لسمعة الكويت ورئيس اتحاد غوام، أو انشر بيانا على الأقل، ولكن وزير الدولة قال إنه ليس من اختصاصاته».

وقال العدساني إن «مجلس 2013 يعد أسوأ مجلس في تاريخ الكويت، إلا أنه اعطاني دورة مغاوير للتصدي لكل هذه الاتهامات وتحمل كل الإساءات، وهي لن تؤثر علي، لأننا نسير في الإطار الصحيح وكل نائب له حق الانتقاد، لكن إذا قال (مؤامرة) فسأكشفه أمام الناس».

وبسؤاله عن مفهوم التحالفات المشبوهة أجاب «عندما نقدم استجوابا لرئيس الوزراء فهناك عدد من النواب يستغربون وتتغير الوجوه لكن الاتهامات واحدة، ويقولون مؤامرة تحاك من الخارج وهدفهم ضرب نظام الدولة، بالرغم من أنه لم يقرأ الاستجواب ولم يطلع عليه، فكيف حكم وكيف بنى قناعته؟».

واعتبر أن «من يتهم دون دليل أو برهان فمعنى ذلك انه موجه، ورب العالمين يقول (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين)، إذا كان لديك برهان اكشفه، كل استجواب يقدم لرئيس الوزراء نحصل على هذه الاتهامات وتتكرر نفس الاتهامات، وأنا واثق من نفسي ود.عبدالكريم».

وأضاف «سأستجوب رئيس الوزراء وسأسأله عن المؤامرة وعن التحالفات المشبوهة، ولو رئيس الوزراء يسير في الإطار الصحيح لكشف عن الإنجازات والتنمية البشرية ولم أسمع هذا من رئيس الوزراء» ولا من المدافعين عنه، بل فقط يقولون إن الهدف ضرب النظام وهز أركان الدولة. وتساءل العدساني «أين إنجازات رئيس الوزراء؟ لذلك انا أروح لاستجواب رئيس الوزراء»، مشيرا إلى أنه «إذا قالوا إن مؤشرات الفساد انخفضت وساندوا رئيس الوزراء فأنا أقتنع في هذه الحالة».